واقع تنمية القطاعات الاقتصادية البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر في ظل تنفيذ برامج الإستثمارات العمومية (2001 -2014)

أ . بن حاح مونير أ.بلعاطل عياش
جامعة بسكرة

الملخص

شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في تبني سياسة إقتصادية أساسها التوسع في الإنفاق العام ، وذلك في ظل الأريحية المالية الناتجة عن التحسن الذي عرفته أسعار النفط. من بين الأهداف المعلنة لهذه السياسة تحرير الاقتصاد الوطني من تبعيته للمحروقات، لاسيما من خلال تنمية قطاعات اقتصادية بديلة لقطاع المحروقات عبر تحسين مناخ الإستثمار وتطوير القطاعات التي تمتك فيها الجزائر مقومات التنافسية كالفلاحة والسياحة، إضافة إلى العمل على تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. كل هذا توازيا مع العمل على تحقيق الإستغلال الأمثل للموارد الطاقوية– الناضبة – عبر تثمين الموارد المالية المتأتية من إستغلال الثروات الطاقوية و المنجمية الوطنية.

من خلال هذه الورقة البحثية نعرض مرتكزات الجهد التنموي خلال الفترة 2001–2014 في القطاعات التي قد تغني تنميتها عن التبعية المطلقة للإقتصاد الوطني لقطاع المحروقات.

الكلمات المفتاح: التنمية الإقتصادية ،الجزائر، برامج الإستثمارات العمومية.

Résumé L'Algérie a entrepris depuis 2001 d'adopter une nouvelle politique économique baser sur l’expansion en dépenses publiques, à la lumière de l'envolée des prix du pétrole. Parmi les objectifs déclarés de cette libéralisation de la politique de l'économie nationale de la dépendance de carburant, notamment à travers le développement des secteurs économiques alternatives pour le secteur des hydrocarbures en améliorant le climat d'investissement et le développement des secteurs qui Temtk où les éléments Algérie de compétitivité Kfilahh et le tourisme, en plus de travailler sur la réhabilitation des petites et moyennes entreprises. Parallèlement à tout ce travail pour atteindre l'exploitation optimale des ressources énergétiques - appauvri - par la valorisation des ressources financières de l'exploitation des ressources énergétiques et l'exploitation minière nationale .

Grâce à cette étude, nous montrons les fondations de l'effort de développement au cours de la période 2001-2014 dans les secteurs qui peuvent enrichir leur développement pour subordination absolue de l'économie nationale pour le secteur des hydrocarbures .

Mots clés: développement économique, l'Algérie, les programmes d'investissement public.

مقدمة

لا شكّ أنّ تحقيق التّنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر يمرّ عبر تحرير الاقتصاد الوطني من تبعيته للمحروقات، من خلال تنمية قطاعات اقتصادية بديلة، موازاة مع العمل على تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطاقوية الناضبة من جهة ثانية. بعد أن استعاد الاقتصاد الوطني توازناته في ظل الأريحية المالية التي كانت تتمتع بها الجزائر مع بداية الألفية الثالثة، بدأ التأريخ لإستراتيجية تنموية جديدة من خلال جملة من برامج الإستثمارات العمومية بدأت بإطلاق مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001–2004 بغلاف مالي قدره 7.34 مليار دولار، ثمّ البرنامج الخماسي لدعم النمو 2005–2009، و البرامج الخاصة لتنمية الهضاب العليا و الجنوب بتكلفة فاقت 150 مليار دولار. لتتدعّم جهود التنمية في بلادنا ببرنامج الاستثمارات العمومية 2010–2014، الذّي خصص له غلاف مالي قدره 286 مليار دولار (21.214 مليار دينار).

من خلال ما سبق نطرح التساؤل التالي:

واقع تنمية القطاعات الاقتصادية البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر

ما هو أثر السياسات الاقتصادية التي اعتمدتها الجزائر ضمن برامج الاستثمارات العمومية (2001-2014) على تنمية القطاعات الاقتصادية بديلة لقطاع المحروقات ؟

للإجابة على هذا التساؤل تنتظم هذه الورقة في المحاور التالية:

المحور الأول: جهود تنمية القطاعات الاقتصادية البديلة لقطاع المحروقات: نتناول فيه مختلف الإصلاحات والأغلفة المالية المرصودة ضمن برامج الاستثمارات العمومية (2001-2014) لقطاعات الفلاحة والبنية التحتية والسياحة والصناعة ممثلة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المحور الثاني: جهود تثمين إستغلال الموارد الطاقوية الناضبة في الجزائر: ونتناول فيه جهود الجزائر من أجل تطوير الموارد الطاقوية باعتبارها قاطرة الاقتصاد الوطني على المديين القصير و المتوسط في انتظار تنمية بدائل أخرى لهذا القطاع خاصة منها المحروقات و المناجم .

1- تنمية القطاعات الاقتصادية البديلة لقطاع المحروقات:

إن تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة يفرض على الجزائر التفكير في مرحلة ما بعد البترول و البحث عن البدائل الكفيلة بدفع عجلة الاقتصاد الوطني، في نفس الوقت يتعين على بلادنا ضمان الاستغلال الأمثل للمتبقي لها من مواردها الناضبة من المحروقات. من هذا المنطلق تمحورت سياسات التنمية المستدامة في الجزائر حول العناصر التالية:

1-1- تحسين مناخ الاستثمار و تكييفه مع ضوابط التنمية المستدامة:

أثبتت تجربة عقد التسعينات أنّه من المتعذّر على الحكومة أن تتحمّل عبء إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني لوحدها في غياب القطاع الخاص، خاصة في ظل تفاقم أزمة المديونية الخارجية. تجسدت هذه القناعة بداية، من خلال قانون ترقية الاستثمار رقم 93-12 المؤرخ في 05-10-1993[1]، و من خلال برنامج الخوصصة الذي تمّ إطلاقه بموجب الإصلاحات الاقتصادية التي تبنّتها الجزائر، و وفقا للقانون رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 لتحديد إطار الخوصصة، ثمّ من خلال جملة الإصلاحات مع بداية الألفية الثالثة التي مسّت الإطار التشريعي و التنظيمي و المؤسساتي المرتبط بمناخ الاستثمار، هذه الإصلاحات التي تزامنت مع إطلاق مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

1-1-1- تحسين الإطار التشريعي والمؤسساتي لمناخ الاستثمار في الجزائر:

من أجل تهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمار الخاص، كان يتعيّن على الجزائر إعادة صياغة ترسانتها القانونية على نحو يجعل منها قبلة للاستثمارات الخاصة الوطنية منها والأجنبية، وجاء الأمر03-01 المؤرخ في 20-08-2001، المتعلّق بتنمية الاستثمارات والذي ألغى القانون 93-12، ليجسد التوجّه الجديد للحكومة الجزائرية من خلال إعادة تنظيم الإطار القانوني لعملية الخوصصة، و توسيع مجالات الاستثمار أمام القطاع الخاص الوطني و الأجنبي على السواء، مؤسساتيا و من أجل ترقية ودعم الاستثمار في الجزائر تمّ بموجب الأمر 03-01 خلق أجهزة وهيئات جديدة لهذا الغرض، هي:

أ- المجلس الوطني للاستثمار CNI:

يضم المجلس الوطني للاستثمار ممثلين عن ثماني وزارت و يترأسه رئيس الحكومة[2]. يقترح المجلس إستراتيجية تطوير الاستثمار و أولوياتها، و التدابير التحفيزية وكل القرارات الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار و تشجيعه[3].

ب- الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ANDI:

أنشأت الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار على شكل مؤسسة عمومية إدارية خلفا لوكالة دعم وترقية الاستثمار APSI التي أنشأت بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93-12. تمارس عملها تحت سلطة و إشراف المجلس الوطني للاستثمار و تتكون من مديريتين؛ مديرية الاستثمارات الأجنبية و مديرية اتفاقات الاستثمار[4]. تتولى الوكالة مهام :

– تحديد فرص الاستثمار، وتكون بنكا للمعطيات حول مناخ الاستثمار وفرص العمل و الشراكة، يوضع تحت تصرف أصحاب المشاريع؛

– ترقية، تطوير ومتابعة الاستثمارات الوطنية والأجنبية؛

– استقبال، إعلام، مساعدة وتوجيه المستثمرين ومنح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به؛

– التأكد من احترام الالتزامات، التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء؛

– تسيير صندوق دعم الاستثمار؛

– تحدد وتشخص العراقيل والضغوط التي تعيق إنجاز الاستثمارات، وتقترح على السلطات المعنية التدابير التنظيمية والقانونية لعلاجها.

ومن أجل إعادة تنظيم دور الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار و المجلس الوطني للاستثمار، و جعلها تتناسب مع المعايير والممارسات العالمية، وضمن المسعى الرّامي لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، تضمن الأمر 06-08 المؤرخ في 15-07-2006، المعدّل للأمر 03-01 جملة من الترتيبات، أهمها[5]:

- تستفيد المشاريع الاستثمارية العمومية من امتيازات الاستغلال، الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات و الإعفاء من الرّسم على النشاط المهني؛
- بغية إضفاء نوع من المرونة على استيراد التجهيزات الاستثمارية، يستفيد المستثمرون من إلغاء الرسم على القيمة المضافة، إلى جانب التخفيف من الرسوم الجمركية؛
- تقليص مدّة قرارات منح الامتياز* إلى 72 ساعة بدلا من 30 يوم؛
- إنشاء لجنة إدارية للطّعن، يمكن للمستثمرين اللّجوء إليها في حالة وجود مشاكل محتملة؛
- إعادة تنظيم و تعزيز دور الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار لاسيما من خلال:
- إلغاء نظام التراخيص المسبّقة إلا إذا اقتضت القوانين المعمول بها، ما يجعل دور الوكالة موجّه أساسا نحو ترقية الاستثمار؛
- رفع عدد الشبابيك الوحيدة وتعزيز فعاليتها من خلال فتح مكاتب خاصة بالمستثمرين مزودة بكافة الإمكانات؛
- دعم دور الوكالة في متابعة ومراقبة الاستثمارات التي استفادة من قرار منح الامتياز*؛

ج– الوكالة العقارية الوطنية:

في إطار جهود خلق البيئة المواتية لجذب الاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي، و وضع حد لمشكل العقّار الذي طالما كان عقبة أمام المستثمرين، تمّ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-119 المؤرخ في 23-04-2007[6]، إنشاء الوكالة العقارية الوطنية، وهي مؤسسة ذات طابع صناعي و تجاري تابعة للوزارة المكلفة بترقية الاستثمار، تتلخص مهامهافي[7]:

- التسيير، الترقية، الوساطة والضبط العقاري على كل الممتلكات العقارية العمومية الموجّة للاستثمار؛

- نشر المعلومات حول الأصول العقارية ذات الطابع الاقتصادي، و تضع الوكالة تحت تصرف المستثمرين بنك للمعلومات يبرز السوق العقارية الحرة الموجهة للاستثمار، لهذا الغرض و بتاريخ 01-04-2008 تم استحداث موقع الكتروني خاص بالوكالة يتضمن المعروض للبيع من العقارات؛
- تتابع الوكالة تطورات السوق العقارية، وتحدد أسعار العقار الاقتصادي التي تكون قابلة للمراجعة كل ستة أشهر.

1-1-2- تكييف مناخ الاستثمار مع ضوابط التنمية المستدامة:

عمدت الجزائر إلى إدراج الاعتبارات البيئية و الاجتماعية ضمن سياستها لترقية مناخ الاستثمار، حيث و بداية من عام 1999 شرع في تنفيذ برنامج طموح حمل اسم "فضاءات قابلة للدوام "، موجّه نحو إعادة تأهيل المساحات المخصصة لإقامة المناطق الصناعية بجعلها أكثر قابلية للاستدامة، و أوكلت مهمة تسييرها لشركات التسيير العقاري SGI خلفا لمؤسسات تسيير المناطق الصناعية EGZI [8].

في سياق ذي صلة و من أجل تشجيع الاستثمار المستدام، تنص الفقرة 2 من المادة 10 من الأمر 01-03 على أن" تستفيد من مزايا خاصة، الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني، لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيات خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية، و توفر الطاقة و تفضي إلى تنمية مستدامة"[9]. و بهدف ضمان العدالة و الإنصاف في التوزيع الجغرافي للاستثمارات، خاصة في المناطق الهشة اقتصاديا، أقرت نفس المادة منح امتيازات للاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلّب تنميتها مساهمة خاصة من الدّولة.

من جهة أخرى اتّسم معدّل نمو تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بالتذبذب على مدار العشرية الأخيرة، فبعدما تجاوز هذا المعدل 173 % سنة 2001 تراجع خلال السنتين المواليتين ليبلغ مستوى -40.5% سنة 2003، بعدها عاود تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر الانتعاش خلال الفترة 2004-2009 بمعدلات نمو متذبذبة، باستثناء سنة 2007 أين انخفض عن السنة السابقة (2006) بنحو 7.45% ، وهو ما يبرزه الجدول .

الجدول رقم1: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر 2000-2009

السنة	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بملايين الدولارات	نسبة نمو التدفق %
2000	438	
2001	1196	173
2002	1065	10.9-
2003	633.8	40.5-
2004	881.9	39.1
2005	1081.3	22.6
2006	1795.4	40
2007	1661.6	7.45-
2008	2646	59.2
2009	2846.5	7.57

المصدر: مؤشرات التنمية الأساسية من البنك الدّولي، متاح على الموقع: http://data.albankaldawli.org،تاريخ الاطلاع: 02-04-2014.

يرجع تذبذب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في جزء منه، إلى بعض العراقيل التي مازالت تطبع مناخ الاستثمار في بلادنا؛ فاستنادا إلى تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2010، فانّ الجزائر تحتل المرتبة 13 عربيا و 136 عالميا حسب مؤشر سهولة الأعمال، حيث يحتاج إنشاء المشاريع إلى 14 إجراء و 24 يوم في المتوسط، في حين لا يحتاج إنشاء المشاريع الاستثمارية سوى إلى 10 إجراءات و 11 يوم في تونس و 6 إجراءات و 12 يوم في المغرب[10].

1-2- التنمية الفلاحيه و الريفية المستدامة:

تشكّل الفلاحة واحدا من أهم البدائل المتاحة للجزائر للاستعاضة عن قطاع المحروقات كمحرك للتنمية. غير أنّ هذا القطاع ظل و لسنوات عديدة يصطدم بكثير من العوائق التي حالت دون تحقيق تنمية فلاحيه مستدامة، كانخفاض جودة التربة الزراعية، وتبعية الإنتاج الزراعي في بلادنا للظروف المناخية ومشاكل العقار الفلاحي، و ضعف التخصيصات المالية، ناهيك عن الأضرار التي لحقت بهذا القطاع خلال العشرية السوداء جرّاء النزوح الريفي.

من أجل إعادة بعث الدّور المركزي للفلاحة في دفع عجلة التنمية، أولت الجزائر اهتماما بالغا لهذا القطاع ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي و برنامج دعم النمو، تجسد هذا الاهتمام من خلال البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA الذي توسّع عام 2002 ليشمل التنمية الريفية PNDAR، ثم إطلاق إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة من خلال برنامجي التجديد الريفي و تجديد الاقتصاد الفلاحي.

1-2-1- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA:

مثّل البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية الذي تمّ اعتماده بداية من شهر جويلية 2000، بداية الانطلاقة الحقيقية لتطوير القطاع الفلاحي في الجزائر. تتمحور أهداف البرنامج حول النقاط الرئيسية التالية[11] :

- تحقيق الأمن الغذائي للسكّان من خلال تحسين الإنتاج الزراعي؛
- الحيلولة دون التدهور المستمر للأوساط الطبيعية و الحد من التصحر؛
- حماية الموارد الطبيعية والبيئة؛
- تكييف الفلاحة في بلادنا مع طبيعة المناخ الجافة؛
- إنعاش المناطق الريفية و توفير متطلبات الحياة الكريمة من أجل تثبيت السكّان في المناطق الريفية.

من أجل تجسيد جملة هذه الأهداف، تمّ تسطير العديد من البرامج الموزعة على كامل التراب الوطني و التي تمسّ كل الأنشطة المرتبطة بقطاع الفلاحة. من بين هذه البرامج نذكر[12]:

- برنامج تنمية و تكثيف فروع الإنتاج الزراعي؛
- برنامج تكييف أنظمة الزراعة و الحرث؛
- المخطط الوطني للتشجير، الذي تمّ إنشاؤه لفترة تمتد على عشرين سنة ويهدف للحد من ظاهرة التصحر وحماية الأحواض المنحدرة؛
- برنامج تثمين و تحسين نوعية الأراضي من خلال الاستصلاح؛
- برنامج حماية و المحافظة على الأراضي الرعوية السهبية و مكافحة التصحر؛
- برنامج تنمية الزراعة الصحراوية.

تدعّم البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA و البرامج المرافقة له، بإنشاء الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية FNRDA [13] و القرض الفلاحي التعاوني.

ماليا تمّ تخصيص غلاف مالي معتبر في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي قدر ب:65 مليار دينار، كما خصص نفس البرنامج مبلغ 67.6 مليار دينار لإنعاش الفضاءات الريفية و الجبلية في الهضاب العليا و الواحات .

1-2-2- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية PNDAR:

يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الرّيفية الذي تمّ إطلاقه عام 2002، إلى تحسين شروط ممارسة الأنشطة الفلاحية و الرّعوية، و إلى تحسين الظروف المعيشية لسكّان الأرياف من خلال المشاريع الجوارية للتنمية الريفيةPPDR، و هي عبارة عن مشاريع مدمجة تجمع بين عدة قطاعات، الهدف الرئيسي من ورائها تثبيت سكان المناطق النّائية و الأرياف في مناطق عيشهم الأصلية من خلال[14]:

- تعبئة الموارد المائية وتحسينها؛
- حماية البيئة الرعوية و تشجيع عمليات غرس النبتات الرعوية؛
- فك العزلة عن المناطق النائية، من خلال توفير البني التحتية الضرورية للمواصلات و الاتصالات؛
- تشجيع إقامة مستثمرات فلاحيه مصغرة من خلال منح الامتياز على الأملاك الخاصة للدولة.

الملاحظ أنّ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية تستهدف بالأساس تحقيق تنمية محلية مستدامة وخلق نوع من اللاّمركزية بمساهمة السكّان.

من بين المشاريع الجوارية للتنمية الريفية نذكر[15]:

- مشروع التشغيل الريفي ، انطلق عام 2004 على مستوى ست ولايات هي: تيارت، تيسمسيلت، الشلف، المدية، عين الدفلى والبويرة، استهدف المشروع 340 206 1 نسمة.
- مشروع لتنمية الزراعة الجبلية والزراعة في الحوض المنحدر لوادي الصفصاف، الذي انطلق سنة 2003 على مساحة تقدر ب 110 34 هكتار تتوزع بين ولايتي سكيكدة (03 بلديات) و قسنطينة (01 بلدية) و يمس 23000 نسمة.

1-2-3- سياسة التجديد الفلاحي و الريفي في الجزائر:

تهدف سياسة التجديد الفلاحي و الريفي في الجزائر إلى تعزيز الأمن الغذائي الوطني في إطار شراكة بين القطاع العام و الخاص و بالتعاون مع مختلف الفاعلين، من خلال[16]:

- رفع الإنتاج الوطني من المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع (القمح الصلب و الحليب)، بغية تغطية الاحتياجات الوطنية بنسبة لا تقل عن 75%؛
- تعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة في الأنشطة الفلاحية؛
- تطوير و تنظيم قنوات جمع و تسويق المنتوجات الفلاحية الوطنية؛
- تعميم و توسيع استخدام السقي الزراعي ليشمل 106 مليون هكتار أفق 2014 مقابل 900.000 هكتار حاليا؛
- تطوير القدرات الوطنية من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الحبوب، النباتات و الفحول الحيوانية المعدة للتكاثر؛
- تطوير فضاءات ريفية متوازنة، متجانسة و مستدامة.

تقوم سياسة التجديد الفلاحي و الريفي في الجزائر على ثلاثة مرتكزات أساسية، هي:

واقع تنمية القطاعات الاقتصادية البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر

أولا– برنامج دعم التجديد الريفي:

تدعّمت جهود التنمية الريفية في الجزائر ببرنامج التجديد الريفي، الموجّه أساسا نحو العائلات و الأسر التي تعيش و تعمل في الوسط الريفي، مع إعطاء أولوية خاصة للمناطق الأكثر فقرا، من خلال إنعاش و تنويع نشاطاتها الاقتصادية بواسطة تعميم المشاريع الريفية المدمجة. تتمحور سياسة التجديد الريفي حول أربعة برامج كبرى هي[17]:

- عصرنه القرى و القصور الصحراوية، من خلال تحسين شروط الحياة في المنازل الريفية؛
- تنويع النشاطات الاقتصادية في المناطق النائية؛
- المحافظة على وتثمين الموارد الطبيعية؛
- حماية وتثمين الإرث الريفي المادي وغير المادي؛

البرامج الثلاثة الأولى يتم تنفيذها من خلال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، الموزعة عبر كامل التراب الوطني.

للفترة 2010-2014، و في إطار عقود النجاعة للتجديد الريفي، من المتوقع تنفيذ 10200 برنامج، ستمكن من تحسين الأوضاع المعيشية لنحو 726.820عائلة، من خلال خلق 1000.000 منصب شغل، و استصلاح 8.192.000 هكتار من الأراضي[18].

ثانيا– برنامج تجديد الاقتصاد الفلاحي:

الهدف الرئيسي من برنامج تجديد الاقتصادي الفلاحي هو تحقيق الأمن الغذائي و تحرير الجزائر من التبعية للسوق العالمية في مجال الغذاء و يتحقق ذلك من خلال:

- خلق بيئة مواتية للاستغلال الزراعي، و تشجيع الأنشطة المرتبطة و الدّاعمة للزراعة مثل الصناعات الغذائية؛
- تطوير أدوات الضبط، خصوصا من خلال نظام ضبط المنتجات الزراعية ذات الاستهلاك الواسع، مع ضمان حقوق المنتجين؛
- إقامة عشر برامج لتكييف الإنتاج الفلاحي، و برامج أخرى متخصصة: الحبوب، الحليب، الزيوت، التمور، الزرع، اللحوم بنوعيها الحمراء والبيضاء،الاقتصاد في الماء وإنشاء الأقطاب الزراعية؛
- ترقية إدارة زراعية تستجيب للتطورات التي يشهدها القطاع، و تعزيز الإدارات العمومية ذات العلاقة بالقطاع الفلاحي و الريفي مثل إدارة الغابات، المصالح البيطرية و غيرها.

من أجل تجسيد الأهداف السابق الإشارة إليها، تم خلال سنة 2009 إمضاء عقود نجاعة بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية و مختلف ولايات الوطن من أجل تطبيق برامج جواريه للتنمية الريفية المدمجة للفترة 2009-2014، تتوزع هذه المشاريع على الأهداف المسطرة على النحو الذي يوضحه الجدول .

الجدول رقم2: توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة حسب الأهداف المسطرة 2009-2014

الأهداف السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
عصرنة القرى والقصور	252	279	280	274	264	259	1608
تنويع الأنشطة الاقتصادية	556	577	594	594	582	564	3467
حماية وتثمين الموارد الطبيعية	1013	1030	1052	1052	1039	1019	6205
حماية وتثمين الإرث الريفي المادي وغير المادي	128	141	157	157	150	135	868
المجموع	1949	2027	2083	2077	2035	1977	12148

المصدر: توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، متاح على الموقع:http://www.dgf.org.dz ، تاريخ الزيارة: 14-04-2014.

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أعلاه، العدد المعتبر للمشاريع الموجهة لحماية وتثمين الموارد الطبيعية و هو ما يعكس بحق التزام الجزائر بإدراج اعتبارات التنمية المستدامة ضمن جهودها التنموية.

ثالثا– تطوير القدرات البشرية و الدّعم التقني للفلاّحين:

إضافة إلى التجديد الريفي و التجديد الفلاحي، ترتكز سياسة التجديد الريفي و الفلاحي في الجزائر على تطوير قدرات ممارسي الفلاحة من فلاّحين و مسيرين و العمل على توفير كل المتطلبات والإمكانيات التي تقتضيها الزراعة الحديثة. من هذا المنطلق، يتعيّن[19]:

- تحديث طرق التسيير في الميدان الفلاحي؛
- الاستثمار في مجال البحث، التكوين و تطوير قدرات الفلاحين على نحو يمكنهم من التحكم في التكنولوجيات الحديثة المستعملة في ميدان الفلاحة؛
- دعم و تطوير القدرات المادية و البشرية للمعاهد و المؤسسات التي لها هدف دعم و تطوير قطاع الفلاحة؛
- العمل على توفير الخدمات البيطرية و الخدمات المرتبطة بالصحّة النباتية.

إضافة إلى الجهود السابق الإشارة إليها، استفاد قطاع الفلاحة خلال خمس سنوات الأخيرة من إعانات عمومية بلغت قيمتها 1000 مليار دينار جزائري، ناهيك عن مسح ديون الفلاحين التي فاقت قيمتها 40 مليار دينار.

مكّنت هذه الجهود من تحسين مؤشرات إنتاج الغذاء في الجزائر، حيث انتقل إنتاج الحبوب (قمح، شعير، شوفان) من 26.575.280 قنطار موسم 2000-2001 إلى 40.128.100 موسم 2005-2006، فيما انتقل إنتاج الحبوب الجافة خلال نفس المدى الزمني من 384.360 قنطار إلى 440.690 قنطار، نفس الشيء يقال عن إنتاج الزيتون بمختلف أنواعه الذي بلغ موسم 2005-2006، 2.647.330 قنطار؛ إنتاج البطاطا هو الآخر تضاعف بنحو مرتين ونصف حيث انتقل من 9.672.320 قنطار إلى 2.180.910 قنطار .

الجدول رقم3: تطور الإنتاج الزراعي في الجزائر 2000-2006 (قنطار)

الموسم المنتوج	2001-2000	2002-2001	2003-2002	2004-2003	2005-2004	2006-2005
الحبوب	26575280	19514100	42643740	40313000	35250465	40128000
الحبوب الجافة	384360	435340	577480	580000	471060	440690
البطاطا	9672320	13334650	18799180	18962700	21565499	21809610
الزيتون	2003390	1919260	1676270	4688000	3164890	2647330

source : Ministere de l'agriculture et du developpent rural [2006]: « Rapport sur la situation du secteur agricole 2006 », p, p .23, 28

الإنتاج الحيواني هو الآخر عرف انتعاشا خلال المدى الزمني 2000-2006، إذ ارتفع إنتاج اللحوم بنوعيها الأحمر و الأبيض من 448.000 طن إلى 539.720 طن، فيما انتقل إنتاج الحليب من 1550 مليار لتر سنة 2000 إلى 2244 مليار لتر سنة 2006[20].

تطوّر الإنتاج الزراعي كان له بالغ الأثر الايجابي في تقليص فاتورة استيراد الغذاء التي انتقلت من 7397 مليون دولار سنة 2008[21] إلى 5512 مليون دولار سنة 2009[22]، فيما بلغت خلال التسع أشهر الأولى من سنة 2010، 4.41 مليار دولار مسجلة تراجعا بنسبة 4.21% مقارنة مع نفس الفترة خلال سنة 2009.

1-3- تطوير الهياكل و البني التحتية:

يلعب قطاع الأشغال العمومية دورا متميزا في دفع عجلة التنمية، من حيث مساهمته في النّاتج الداخلي الخام و قدرته الهائلة على توفير مناصب الشغل فحسب، و لكن أيضا لكونه أصبح أحد أهم متطلبات سيّاسات التنمية المستدامة. في الجزائر يولى اهتمام خاص للقطاع، فبداية من عام 1999 تمّ تسطير برنامج عمل طموح شعاره تدارك التأخر، التأهيل، العصرنة، و يهدف إلى[23]:

- انجاز شبكة طرق عصرية و مهيكلة في إطار تجسيد الخيارات الكبرى لتهيئة الإقليم؛
- حفظ و تطوير شبكة الطرق الموجودة وفق متطلبات النقل، الوقاية و الأمن؛
- صيانة وتكييف المنشآت البحرية الأساسية حسب الحاجيات المستقبلية وكذا إنشاء هياكل جديدة للتجارة، الصيد البحري والسياحة؛
- تطوير الخصائص الهندسية للمنشآت المطارية من أجل تلبية الحاجيات الاقتصادية والإستراتيجية و فك العزلة عن المناطق الصحراوية خاصة.

1-3-1- تطوير و تأهيل البنية التحتية للطرقات:

بلوغ أهداف برنامج العمل الوطني المتعلقة بالبنية التحتية للطرقات يمرّ عبر[24]:

أ- تطبيق المعايير الدّولية في انجاز الطرقات الجديدة وعصرنه شبكة الطرقات الموجودة من خلال:

- إعادة تأهيل و صيانة المنشات الفنية ومعاينتها، في هذا السياق من المتوقع انجاز 145 منشأة فنية في إطار البرنامج الخماسي لدعم الإنعاش الاقتصادي؛
- ترقية الخدمات العامة و توفيرها لمستعملي الطريق؛
- السهر توفير الأمن عبر الطرقات من خلال تزويدها بإشارات المرور اللازمة؛

ب- إصلاح وصيانة شبكة النقل البري، ما يسمح بتحسين نوعية خدماتها (تمّ إدراج 7000 كلم ضمن المخطط الخماسي لدعم الإنعاش الاقتصادي)؛

ج- إطلاق مخطط مدير للطرق السريعة 2025، يهدف إلى تعميم خدمات نقل حديثة عبر كامل التراب الوطني، ضمن إستراتيجية منسجمة وشاملة.

1-3-2- تعزيز الهياكل القاعدية البحرية:

استفاد القطاع البحري هو الآخر من خطة مديرة أفق 2025، تتمثل أهم محاورها في النقاط التالية[25]:

- المحافظة على المنشآت البحرية الموجودة من خلال عمليات الصيانة و التأهيل؛
- إنشاء هياكل قاعدية بحرية جديدة؛
- تأمين الشواطئ؛

- تأمين الموانئ، و في هذا الصدد تمّ إطلاق مشروعين، الأول مشروع VTMIS و هو عبارة عن نظام متكامل لتسيير و ضمان سلامة الموانئ البحرية؛ الثاني يتمثل في المركز الوطني لأمن وسلامة السفن و تجهيزات الميناء، الذي تمّ تسليمه نهائيا سنة2007.

بلغ عدد الموانئ التي تمّ إنشاؤها خلال الفترة من 1999- 2009، 18 ميناء مقابل 05 موانئ صيد خلال الفترة 1962-1999 ليرتفع بذلك العدد الإجمالي للموانئ في الجزائر إلى 50مقابل 32 ميناء سنة 1999، منها 36 ميناء و مناطق صيد.

على ذكر الصيد البحري، استفاد هذا الأخير من غلاف مالي قدره 21.5 مليار دينار في إطار برنامجي دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو ، وبهدف تنظيم الصيد و ترقية وتثمين النشاطات المائية، تدعّم القطاع بجملة من الهيئات على غرار غرفة الصيد و تربية المائيات عام 2000، و المجلس الاستشاري للصيد والتربيات المائية سنة 2004.

1-3-3- تأهيل الهياكل القاعدية للمطارات وفق المعايير العالمية:

تعاني الهياكل القاعدية للمطارات في بلادنا العديد من النقائص، ففضلا عن عددها المحدود فآن 65% منها فقط موجهة للنقل الجوي العام، ناهيك عن تدهور وضيق أرضيات العديد منها. من أجل تدارك هذه النقائص برمجت جملة من المشاريع على المدى القصير والمتوسط، منها ما يتعلق بانجاز أقطاب جوية جديدة على غرار مطار تقرت بورقلة، و منها ما يتعلق بتوسعة، تأهيل و إعادة تهيئة المطارات القائمة كمطار سطيف، بجاية، بسكرة، غرداية وعنابه.

مكّنت المشاريع التي استفاد منها قطاع الأشغال العمومية مع بداية الألفية الثالثة، والتي تدعمت بغلاف مالي قدر ب 600 مليار دينار في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو، من خلق نحو 688.947 منصب شغل خلال الفترة من 2001-2008، وفك العزلة عن ما يقارب 7.300.000 نسمة حيث تحصي الجزائر اليوم ما يقارب 180.039 كلم من الطرقات[26].

1-4 – ترقية قطاع السياحة و تثمين الموروث السياحي الوطني:

تشكّل السيّاحة اليوم قاطرة التنمية المستدامة في العالم، لارتباطها الوثيق بكل القطاعات الاقتصادية الأخرى، و لكونها مصدرا مهما لخلق الثروة و مناصب الشغل و لدورها في تعزيز الاهتمام بالبيئة. بالنسبة للجزائر، تنمية قطاع السياحة لم تعد اختيارا بل أصبحت حتمية يفرضها المسعى الرّامي إلى تحضير الاقتصاد الوطني لمرحلة ما بعد البترول.

ظلّت السياحة في الجزائر و لفترة طويلة تعاني الكثير من العقبات، على غرار ضعف الهياكل ونقص تأهيل اليد العاملة و شبه انعدام للثقافة السياحية، إضافة إلى الظروف الأمنية و الاقتصادية التي مرّت بها الجزائر كلها عوائق حالت دون أن يلعب القطاع الدور المنوط به.

من أجل تجاوز كل هذه العقبات و إنعاش قطاع السياحة، سطّرت الجزائر إستراتيجية واعدة للإقلاع بالسياحة، تجسدت من خلال المخطط الوطني للتهيئة السياحية 2025.

يعتبر المخطط الوطني للتهيئة السياحية، واحدا من مكونات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة المنصوص علية بموجب القانون 02-02 المؤرخ في 12-12-2001، المتعلّق بتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة. تمّ إعداد SDAT بمشاركة مختلف الفاعلين والمتعاملين في قطاع السياحة الوطنية من مستثمرين، وكالات سفر، ناقلين و غيرهم. تحولت السياحة بموجب المخطط الوطني للتهيئة السياحية إلى صناعة تجمع بين السياحة و حماية البيئة.

واقع تنمية القطاعات الاقتصادية البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر

تندرج ضمن المخطط الوطني للتهيئة السياحية، خمسة أهداف رئيسية نوردها في الآتي[27]:

- جعل السياحة محرك للتنمية الاقتصادية بهدف ترقية التشغيل و المساهمة في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى، من خلال:
  - ترقية اقتصاد بديل للاقتصاد المعتمد على قطاع المحروقات؛
  - تنظيم العرض السياحي على ضوء معطيات السوق الوطنية؛
  - إعطاء الجزائر بعد سياحي عالمي، وجعلها من أقطاب السياحة في حوض البحر الأبيض المتوسط؛
- دفع القطاعات الاقتصادية الأخرى، من خلال خلق نوع من التكامل بين الإستراتيجية السياحية و استراتيجيات القطاعات الأخرى، في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة 2025؛
- إحداث تكامل بين السياحة والحفاظ على البيئة، بدمج مبادئ الاستدامة ضمن كل مراحل عملية التنمية السياحية؛
- تثمين الإرث التاريخي الحضاري والديني للجزائر؛
- التحسين المستمر لصورة الجزائر في نظر السائح و المستثمر الأجنبي؛

من أجل تحقيق هذه الأهداف، تمّ وضع مخطط النوعية السياحية المتعلق بمقاييس الإيواء، الإطعام، الترفيه و التنشيط لدى وكالات السفر و دواوين السياحة[28]، و في إطار البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي2005-2009 استفاد قطاع السياحة من غلاف مالي قدره 3.2 مليار دينار ،خصصت لدعم تهيئة 42 منطقة للتوسع السياحي[29].

من بين النتائج الأولية لجهود تنمية قطاع السياحة في الجزائر، نسجل التزايد المستمر لتدفق السياح الذين انتقل عددهم من 865.984 سنة 2000 إلى 1850.000 سنة 2008، وبالتالي ارتفاع إيرادات قطاع السياحة التي قدرت نهاية سنة 2007 بـ 218.9 مليون دولار[30].

1-5- تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

قطاع الصناعة هو الآخر، و في إطار الحركية التنموية التي تشهدها الجزائر بداية من سنة 2000، عرف العديد من الإصلاحات مسّت مختلف جوانبه، تهدف إلى الانتقال بالجزائر من بلد مصدر للمواد الأوّلية أو بالأحرى أحادي التصدير، إلى بلد مصنع من خلال تكثيف النسيج الصناعي وتوسيع مجال التصنيع ليشمل الصناعات المتطورة والتكنولوجيات الحديثة. لهذا الغرض أبرمت الجزائر سنة 1999 اتفاق تعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية من أجل رفع مستوى المؤسسات الصناعية، بعدها أطلقت الجزائر برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية للفترة 2001-2008 ، الذي تتمثل أهم إجراءاته في[31]:

- تنمية اليقظة التجارية، من خلال تطوير أساليب التكوين و استعمال التكنولوجيات الحديثة و تشجيع الابتكار؛
- تحسين فعالية التسيير، بإدخال نظم الإدارة الحديثة؛
- التحديث المستمر لوسائل الإنتاج و الاستثمار في المتطور منها، من أجل رفع نوعية الإنتاج و جعلها مطابقة للمعايير؛

كما تدعّم القطاع في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بإنشاء صندوقين، الأوّل لترقية المنافسة الصناعية و الثاني مخصص للمساهمة والشراكة. تكلفة الصندوقين قدرت بـ 24.5 مليار دينار، في حين خصص مبلغ 2 مليار دينار لتهيئة المناطق الصناعية[32].

واقع تنمية القطاعات الاقتصادية البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر

في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، انصبت جهود الجزائر حول تحسين وتثمين أدوات ضبط و تطوير الملكية الصناعية و التقييس، إضافة إلى مباشرة أعمال لترقية التنافسية بين المؤسسات الصناعية. الغلاف المالي الذي تمّ رصده لانجاز هذه الاستثمارات قدر ب 13.5 مليار دينار جزائري.

من جهة أخرى أولت الجزائر أهمية خاصة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث استفاد القطاع من برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2007، يستهدف ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحسين محيطها، و يستفيد البرنامج من ميزانية سنوية تقدر ب 01 مليار دينار في إطار الصندوق الوطني لرفع مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومنذ إطلاقه عبّرت 3000 مؤسسة عن رغبتها في الالتحاق بالبرنامج، منها 341 استفادة من إجراءات التأهيل التي شملت عمليات التنظيم، التسويق و معايير الجودة منها ISO 9000 وISO 22000.

ومن أجل ضمان التزام المؤسسات الجزائرية بمعايير الجودة، و احترامها لمواصفات الإنتاج العالمية التي تمكنها من المنافسة، تدعّم قطاع الصناعة في بلادنا بنظام وطني للجودة يشمل المعاهد و الهيئات التالية: المعهد الوطني للملكية الصناعية INAPI، الهيئة الجزائرية للاعتمادALGERAC، المعهد الوطني لضبط المقاييسIANOR، المعهد الوطني للقياسة القانونية ONML و المركز الجزائري لمراقبة الجودة والتغليف CACQE[33].

2- جهود تثمين إستغلال قطاع المحروقات والطاقة في الجزائر:

يلعب قطاع الطاقة و المناجم في الجزائر دور عصب الحركة في عملية التنمية، و في انتظار تنمية بدائل أخرى لهذا القطاع، سيبقى قاطرة الاقتصاد الوطني على المديين القصير و المتوسط. لأجل ذلك تتواصل في الجزائر مساعي تحقيق الكفاءة الاستخدامية لموارد القطاع سواء منها المحروقات أو موارد المناجم.

2-1- المحروقات:

على اعتبار أنّ موارد القطاع تندرج ضمن خانة الموارد الطبيعية الناضبة، فقد سعت الجزائر إلى تحقيق الكفاءة الاستخدامية لهذه الموارد و تغيير أنماط استهلاكها على نحو يأخذ بالاعتبار طبيعتها الناضبة، و هو ما تجسد من خلال قانون التحكّم في الطاقة رقم 99-09 المؤرخ في 28-07-1999، الذي حدد ثلاث أبعاد للسياسة الطاقوية في الجزائر[34]:

- الاستغلال العقلاني للطاقة؛
- تطوير طاقات بديلة؛
- المحافظة على البيئة وحمايتها من الآثار السلبية لاستعمال الطاقات الأحفورية؛

لأجل ذلك قدّم القانون 99-09 البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة PNM، و هو برنامج على المدى المتوسط، أهم النشاطات المندرجة في هذا البرنامج تتمثل في[35]:

- الاقتصاد في الطاقة؛
- الاستبدال ما بين الطاقات ؛
- ترقية الطاقات المتجددة؛
- إعداد معايير الفعالية الطاقوية؛
- التقليص من آثار الطاقة على البيئة؛
- التحسيس و التربية و الإعلام و التكوين في مجال الفعالية الطاقوية؛
- البحث في مجال الفعالية الطاقوية.

يتم تمويل البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة من خلال الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة الذي تعد الرسوم على الاستهلاك الطاقوي أهم مصادر تمويله. كما تمّ في إطار نفس البرنامج اتخاذ تدابير وإجراءات تحفيزية و أخرى عقابية لتشجيع تغيير أنماط استهلاك الطاقة و المحافظة على البيئة في بلادنا مثل الرسوم و الغرامات و الإعانات.

مع بداية الألفية الثالثة، تواصل مسعى تحقيق الكفاءة الاستخدامية للموارد الطاقوية و المنجمية في الجزائر، بتعزيز الترسانة القانونية و المؤسساتية للقطاع، من خلال:

- القانون02-01 المؤرخ في 05-02-2002، المتعلق بالكهرباء و توزيع الغاز، و الذي استحدث لجنة تنظيم الكهرباء و الغاز.
- إنشاء هيئة تنظيم المحروقات و الوكالة الوطنية لتثمين الموارد الطاقوية، تتولى هذه الأخيرة مهمة ترقية الاستثمار في قطاع المحروقات.
- إنشاء منظمة الطاقة الجديدة بالجزائر NEAL سنة 2002، التي أطلقت مشروع إنتاج الطاقة بواسطة الشمس في ولاية الأغواط بطاقة 150 ميغاوات، و مشروع انجاز حقل لإنتاج الطاقة عن طريق الرياح بقدرة 10 ميغاوات بتند وف.
- تسطير برنامج لتنمية القطاع (تحسين كفاءة الحفر و إطلاق برنامج للتنقيب من أجل تجديد الاحتياطيات) يمتد على الفترة 2009-2013.

بالموازاة مع تطوير الإطار القانوني و المؤسساتي لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد النفطية، أطلقت الجزائر العديد من المشاريع الاستثمارية الطموحة في مجال الطاقة والغاز، على المستوى المحلي و في إطار التعاون الدّولي، في هذا الإطار نذكر من بين مشاريع أخرى:

- إعادة تأهيل مصانع التكرير حتى يمكن تشغيلها في ظروف أمنية قصوى و بهدف إنتاج وقود بالمواصفات العالمية؛
- مصفاة المكثفات بسكيكدة لإنتاج الوقود و غاز البترول المميع انطلاقا من المكثفات، ما يسمح بتثمين هذا المنتوج؛
- وحدة الهليوم بسكيكدة لاستخراج الهليوم الموجود في الغاز الطبيعي و تمييعه قصد تصديره؛
- مصفاة أدرار، التي ستمكن من معالجة البترول المستخرج من حقول منطقة السبع التي كانت تعد من الحقول الثانوية و هو ما سيسمح بتموين ولايات الجنوب بالمواد البترولية؛
- إعادة بناء وحدات الغاز الطبيعي المميع لمركب سكيكدة التي أتلفت جراء الحادث الذي وقع بالمركب شهر جانفي 2004؛
- مشروع ريغانوزة REGANOSA بالشراكة مع اسبانيا، لإعادة تحويل الغاز الطبيعي المميع إلى غاز بمدينة بورداغوز؛
- وحدة البروبيلين بطاراغون لانجاز وحدة البروبيلين بقدرة 350.000 طن /سنة بالشراكة مع الشركة الألمانية بازف BASF.

2-2- المناجم:

يعرف قطاع المناجم في الجزائر و منذ بداية الألفية الثالثة العديد من الإصلاحات على مختلف الأصعدة، إصلاحات الهدف الأساسي منها هو تثمين الموارد المنجمية و تحقيق الاستغلال الأمثل للثروات المعدنية التي تزخر بها الجزائر، فكان صدور القانون01-10 المؤرخ في 03-07-2001 المتعلق بالمناجم، المعدّل و المتمم بموجب القانون 02-07 المؤرخ في 01-03-2007[36]، و الذي تمّ بموجبه إنشاء الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية ، إضافة إلى الوكالة الوطنية للجيولوجيا و الرقابة المنجمية.

2-2-1- الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية (ANPM) :

هي سلطة إدارية مستقلة أنشئت بموجب أحكام المواد 44 و 46 إلى 52 من القانون رقم 01-10 المؤرخ في 3 من شهر جويلية 2001 المتعلق بالمناجم. لها صلاحيات في ممارسة سلطة عمومية في تسيير الممتلكات المنجمية.

بموجب المادة 44 من قانون المناجم، تتولى الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية (ANPM) المهام الآتية[37]:

- وضع السجل التجاري المنجمي و تسييره؛
- تسليم السندات والرخص المنجمية، بما في ذلك تحضير الاتفاقيات ودفاتر الأعباء المرفقة بهذه السندات و الرخص المنجمية تحت مراقبة الوزير المكلف بالمناجم؛
- تسيير ومتابعة تنفيذ السندات والرخص المنجمية والوثائق المرفقة بها (تسيير الاتفاقيات لحساب الدولة و دفاتر الأعباء، والمناقصات، و إعداد الملفات المتعلقة بعروض المنح، وتعليق السندات المنجمية وسحبها)؛
- إصدار وثائق التحصيل المتعلقة بحق التكاليف الإدارية و الرسم المساحي والإيرادات الناتجة عن المناقصات؛
- الإشراف على النشاطات المنجمية و التنسيق بينها؛
- مساعدة تنفيذ أي تحكيم أو مصالحة أو وساطة بين المتعاملين في الميدان المنجمي، و تمثيل الدولة في إجراءات تسوية النزاعات مع المستثمرين في قطاع المناجم؛
- مساعدة المستثمرين في تنفيذ مشاريعهم في قطاع المناجم؛
- إعداد و ضبط قاعدة المعطيات المرتبطة بالسندات و الرخص المنجمية و الوثائق المرفقة بها؛
- تحديد حدود المساحات المنجمية و ترويج المناطق ذات القدرات المعدنية أو المكامن المكتشفة من قبل بواسطة أموال عمومية؛
- التشجيع و المساهمة في تأطير الحرف المرتبطة بالنشاط المنجمي و ترويج استغلال المنجم الصغير والمتوسط و النشاط المنجمي الحرفي؛
- إعداد إحصائيات دورية متعلقة بنشاط الوكالة و نشرها.

2-2-2- الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية:

تتمثّل مهامها الرئيسية في[38]:

- إنشاء المصلحة الجيولوجية الوطنية؛
- المراقبة الإدارية و التقنية للاستغلالات المنجمية على سطح الأرض و باطنها و ورشات البحث المنجمي؛
- مراقبة مدى احترام الفن المنجمي، توخيا للاستخراج الأمثل للموارد المعدنية؛
- العمل على جعل الأنشطة المنجمية تتوافق و متطلّبات حماية البيئة؛
- إعادة تأهيل المناطق المنجمية و مراقبة دفع المؤونة الخاصة بإعادة الأماكن إلى حالتها الأصلية؛
- إصدار وثائق التحصيل المتعلقة بأتاوى الاستخراج؛
- متابعة الإحصائيات الخاصة بإعادة الأماكن إلى حالتها الأصلية؛
- متابعة الإحصائيات الخاصة بالأنشطة المنجمية ونشرها؛
- اعتماد الخبراء في مجال المناجم و الجيولوجيا؛
- ممارسة مهمة شرطة المناجم و سلطة معاينة المخلفات.

واقع تنمية القطاعات الاقتصادية البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر

جهود تثمين الموارد المنجمية في الجزائر على أهميتها، إلاّ أنّها تبقى بحاجة إلى المزيد من الدّعم، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أهمية الموارد المعدنية التي تتوفر عليها الجزائر، حيث بلغ عددها نهاية سنة 2009، 31 مادة، تقوم باستغلالها 1146 وحدة استغلال موزعة على كامل التراب الوطني[39].

الخاتمة:

تمحورت جهود الجزائر التي أطرها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 بداية، ثمّ المخطط الخماسي لدعم النمو الاقتصادي 2004-2009 والبرامج المرافقة له لتنمية الهضاب العليا و الجنوب، حول دعم التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال تحرير الاقتصاد الوطني من تبعيته لقطاع المحروقات عبر تنمية قطاعات اقتصادية بديلة، مع العمل على تحقيق الاستغلال الأمثل لموارد القطاع الناضبة؛ لاشكّ أنّ هذه الجهود والتخصيصات المالية التي رصدتها الجزائر لمختلف برامج الاستثمارات العمومية للفترة 2001-2014 بالغة الأهمية، إلاّ أنّ آثارها على التنمية الاقتصادية المستدامة تتوقف إلى حد بعيد على توفّر آليات التسيير الرشيد و الصّارم للأموال العمومية و الرّقابة و المحاسبة التي تضمّنها مؤسّسات فاعلة وقوية.

الهوامش

[1] المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 1993/10/05 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية عدد 1993/64، ص3.

[2] NATIONS UNIS [2004]:« Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement: Examen de la politique de l'investissement Algérie », op.cit, p 28.

[3] الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20-08-2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، عدد 2001/47، ص4.

[4] NATIONS UNIS [2004]: « Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement : Examen de la politique de l'investissement Algérie », op. cit, p. 28

[5]الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء/ نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر[2008]:" تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة"، مرجع سابق، ص، ص. 177،178

*تمنحها الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار.

[6]المرسوم الرئاسي رقم 7-119 مؤرخ في 23-04-2007، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري و يحدد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، عدد 2007/27، ص3.

[7]الأمانة العامة للحكومة [2007]: "قانون الاستثمار"، مرجع سابق، ص، ص26،27.

[8]نفس المرجع، ص184.

[9]نفس المرجع، ص4.

[10]البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية [2009]:" تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010"، مطبوعة مشتركة للبنك الدولي، ص103.

[11]MINISTERE DES AFFAIRE ETREGERES: « secteure de l'grirulture et dy developpement rural », site d'Internet : http://193.194.78.233/ma , date de visite :03/03/2014

[12] HADIBI A, ET AUTRES [2008]: « Analyse de la mise en œuvre du plan national de développement agricole dans la première tranche du périmètre de la Mitidja Ouest, Algérie », Actes du quatrième atelier régional du projet Sirma, Mostaganem, Algérie, 26-28 mai 2008. Cirad, Montpellier, France, colloques-cédérom, p2.

13 OMAR BESSAOUD[2006]: « la stratégie de développement rural en Algérie », Options Méditerranéennes, Séré. A / n°71, 2006, p. 83

14نفس المرجع، ص84.

[15] الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء/ نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر[2008]:" تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة"، مرجع سابق، ص407.

[16] MINISTRE DE L'AGRICULTURE DE DEVELOPPEMENT RURALE[2010]: « Présentation de la politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014 », p1.

[17] الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء/ نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر[2008]:" تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة"، مرجع سابق، ص ، ص405.

[18] MINISTRE DE L'AGRICULTURE DE DEVELOPPEMENT RURALE[2010]:« Présentation de la politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014 »,op.cit, p6.

[19] MINISTRE DE L'AGRICULTURE DE DEVELOPPEMENT RURALE[2010]:« Présentation de la politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014 », op.cit, p8.

[20] MINISTERE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPENT RURAL [2006]: « rapport sur la situation du secteur agricole 2006 », op.cit, p.31

[21]بنك الجزائر[2009]:" التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر"، ص223.

[22] BANQUE D'ALGERIE [2010] : « Rapport 2009, évolution économique et monétaire en Algérie », p219.

[23] وزارة الأشغال العمومية[2009]:"خطة عمل وبرامج قطاع الأشغال العمومية، حصيلة 2005-2009 و برنامج 2010-2014 "، (تقرير ملخص)، ص4.

[24] نفس المرجع، ص.9

[25]الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء/ نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر[2008]:" تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة"، مرجع سابق،ص، 230، 233.

[26] الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء/ نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر[2008]:" تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة"، مرجع سابق، ص239.

[27] Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme[2008]: "SCHEMA DIRECTEUR D'AMENAGEMENTTOURISTIQUE"SDAT 2025", Livre 1 Le diagnostic : audit du tourisme algérien », p,. 23, 25

[28] الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء/ نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر[2008]:" تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة"، مرجع سابق، ص.247

[29]موقع الانترنت:http://www.premier-ministre.gov.dz، تاريخ الاطلاع: 2010/05/15

[30] الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء/ نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر[2008]:" تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة"، مرجع سابق، ص، ص. 249،251

[31]الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء/ نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر[2008]:" تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة"، مرجع سابق،ص. 201

32 Rapport national de mise en œuvre de l'agenda 21 en Algérie (Rapport national Algérie pour le Sommet Mondial du Développement Durable. Johannesburg. 2002), p .37

[33] الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء/ نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر[2008]:" تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة"، مرجع سابق،ص 203.

[34] قانون 99-09 المؤرخ في 1999/07/28 المتعلق بالتحكم في الطاقة ، الجريدة الرسمية عدد1999/51، ص4.

[35] نفس المرجع، ص7.

[36] القانون رقم 04/07 المؤرخ في 2007/04/17، يتضمن الموافقة على الأمر رقم 07/02 المؤرخ في 2007/07/01 الذي يعدل القانون رقم 10/01 والمتضمن قانون المناجم، الجريدة الرسمية ، عدد 2007/26، ص3.

[37] المادة 44 من القانون 01-10 المتعلق بالمناجم، الجريدة الرسمية عدد 2001/35، ص، 22، 23.

[38] المادة 45 من القانون 01-10 المتعلق بالمناجم، الجريدة الرسمية عدد 2001/35، ص 23.

[39] Ministere De L'energie Et Des Minesdirection Generale Des Mines[2010]: « Bilan des Activités Minières - Année 2009 »,p 8.